

مدى تأثير قانون التقاعد العراقي رقم 9 لسنة 2019 على مؤسسات الدولة

سميرة حسن عطية

الجامعة المستنصرية / مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المستخلص

**The impact of the Iraqi Pension Law
No. 9 of 2019 on state institutions**

Samira Hassan Attia

Mustansiriya University / Mustansiriya
Center for Arab and International Studies

DIO-10.54633/2333-021-042-039

Abstract:

Social Security in this era is no longer just a socialist or a human requirement; it has become a basic economic and development necessity for all. Developed countries, despite their diverse social and political orientations, seek to govern for all employees and affirm the principles set out in the Constitution, which states that work is the right of all Iraqi citizens in a way that guarantees a decent life for the working class and their satisfaction with the future and fate of their families. The state should seek to provide broader social guarantees and Respect for employees in the principles and rights enshrined in international conventions and treaties. The parliamentary approval of the new laws came as the Iraqi government continued to implement a series of measures to meet the legitimate demands of the protests and address the long-term aspirations of all employees with exemptions for rare skills

الضمان الاجتماعي في هذا العصر لم يعد مجرد اشتراكي أو مطلب إنساني فقد أصبح ضرورة اقتصادية وإنمائية أساسية للجميع. تسعى البلدان المتقدمة-على الرغم من توجهاتها الاجتماعية والسياسية المتنوعة-إلى الحكم لجميع الموظفين وتأكيدا للمبادئ المحددة في الدستور ، التي تشير إلى أن العمل هو حق ل جميع المواطنين العراقيين بطريقة تضمن حياة كريمة للطبقة العاملة ورضاهم عن مستقبل ومصير أسرهم لذا على الدولة ان تسعى إلى توفير ضمانات اجتماعية أوسع وان تراعي في قوانينها حق الموظف عند اجراء تعديلات على قانون معين او انشاء قانون يتمشى مع أحكام هذه اتفاقيات الموظف مع المؤسسة من أجل العثور على غطاء قانوني للعمال في خدمات الدولة والجمهور في القطاع المعينين على أساس عقد وضمان خدمتهم لأغراض منحهم حقوقهم التعاقدية ، من أجل ضمان الاحترام للموظفين في المبادئ والحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. فقد جاءت الموافقة البرلمانية على القوانين الجديدة مع استمرار الحكومة العراقية في تنفيذ سلسلة من الإجراءات لتلبية المطالب المشروعة للاحتجاجات ومعالجة تطلعات جميع الموظفين على المدى الطويل مع إعفاءات للمهارات النادرة في قطاعات معينة . وهذه مشكلة تحتاج الى دراسة لمعرفة مدى تأثير القرارات التي أقرها البرلمان العراقي على موظفين الدولة وعلى حجم الإيرادات الضريبية السنوية . ويتحدد هدف البحث في دراسة مدى تأثير القوانين والتعديلات الجديدة التي أقرها البرلمان العراقي كان من ضمنها قانون التقاعد الموحد المعدل رقم 9 لسنة 2014 الذي اثر عليهم بخفض سن التقاعد من 63 إلى 60 سنة.

الكلمات المفتاحية التقاعد, الراتب التقاعدي,
القانون , التقاعد العراقي .

الموظفين المتقاعدين ، حتى يشعروا بأن خدماتهم في الدولة لن تذهب هماً. وحيث أن جميع القوانين الإنضباطية التي صدرت في العراق منحت هذه السلطة للإدارة وسكنت عن تنظيم الكثير من أحكامها المهمة وخاصة ما يتعلق بضمانات الموظف تجاه هذه السلطة ومنها حقه في الطعن بقرار تعديل قانون التقاعد العراقي الموحد لسنة 2019.

حيث وافق مجلس النواب العراقي (البرلمان) على العديد من مشاريع القوانين والتعديلات التي قدمتها الحكومة العراقية واللجان البرلمانية والنواب. وتحد القوانين والتعديلات الجديدة من سن التقاعد للعاملين في القطاع العام، وتزيل الامتيازات المالية وغيرها من الامتيازات من كبار المسؤولين ، وتضع قواعد جديدة بشأن المكاسب المالية غير القانونية ، وتمنح صلاحيات أكبر وسلطة أوسع لهيئة النزاهة ، وهي الوكالة الدولية لمراقبة مكافحة الفساد في العراق.

1. أهمية البحث

تكمن أهمية موضوع قانون التقاعد العراقي وتعديله في آثاره المهمة على الوضع القانوني للموظف وخصوصاً باستحقاقه المرتب التقاعدي والترفع والمكافآت الممنوحة بعد نهاية الخدمة الوظيفية فضلاً عن الآثار النفسية والاجتماعية التي يتركها قرار التقاعد عن الموظف وعائلته. حيث اهميتها تأتي في اقامة حوارا مجتمعيا عاما واضهار اصحاب المصلحة لتقديم فهم اعظم لمضامين حقوق الموظف بعد تعديل قانون التقاعد العراقي الموحد رقم (9) لسنة 2019 .

2. مشكلة البحث

قانون التقاعد الموحد رقم 9 لسنة 2014 جعل الأمر أكثر تعقيداً عندما اعتبر مدة التقاعد نصف خدمة تقاعدية بغض النظر عن نتيجة التحقيق واثاره المؤثره سلباً على مقدار الراتب التقاعدي للموظف في وقت قد تسفر فيه نتيجة التحقيق عن براءته ، فقد إسهمت هذه الدراسة عن تشخيص المشكلات التي يعاني منها الموظف العراقي بعد اقرار هذا التعديل على قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 . حيث أثاره على الموظف متنوعة منها ما يتعلق بطبيعة علاقته بدائرتة واستحقاقه لإجازاته خلال مدة خدمته غير أن هذا التعديل سينصب على الآثار المالية التي تتعلق براتب الموظف

in certain sectors. This is a problem that needs to be studied to determine the extent to which the resolutions passed by the Iraqi parliament affect state officials and the size of annual tax revenues. The aim of the research is to study the impact of the new laws and amendments passed by the Iraqi parliament, including the amended unified Retirement Law No. 9 of 2014, which affected them by lowering the retirement age from 63 to 60 years.

Key words: Retirement, pension, Iraqi retirement law.

المقدمة:

ان التحدي الكبير الذي يواجهه العالم في ظل التطورات التي تشهدها الساحة الاجتماعية والاقتصادية تستدعي تضافر كل مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية ومنظمات المجتمع المدني لرسم خطة تصب في هدف واحد ووحيد قائم على فعالية الموظف على النهوض باقتصاديات الدولة العراقية في بناء الاقتصاديات الحديثة توجب على الدولة تحديد احتياجات المؤسسة للطاقة البشرية والبحث عن العناصر لترغيبها في العمل تحقيقاً للنمو والرفاهية والاستخدام الامثل على النحو الذي يحقق الموازنة بينهما ، ومن ثم اعدادهم للعمل والمساهمة في تحقيق الاهداف المطلوبة من قبل المؤسسة ، مع مراعاة لحقوق تقاعدية افضل للموظف تكفيه لسد حاجته عند نهاية خدمته ، ولكونه يملك طاقة عقلية ، عصبية ونفسية محدودة ويصبح الشخص أكثر عرضة للأمراض المزمنة مع مرور الزمن ، وكذا التعب العضلي والفكري لذلك عليه التوقف عن العمل نهائيا وهذا ما جاء به القانون بإنهاء المسار المهني للموظف مقابل منحة معاش يوازي تقريبا أجره خلال العمل (ماهر صالح, 1996, ص 32).

ان لقانون التقاعد اهمية بالغة ، لانه يحدد الحقوق التي يستحقها الموظفون المتقاعدون بعد طول خدمة وعمل في الدولة. ان زيادة حقوق المتقاعدين رهن بزيادة حقوق الموظفين ، فعندما تزداد رواتب الموظفين المستمرين في الخدمة فأن الامر يقتضي زيادة رواتب

ان راتب التقاعد يقصد به هو أداة استثمارية توفر مبلغ مالي يستحقه الموظف شهريا على الدولة توفره له عندما يبلغ سنا معينة بعد انتهاء خدمته بمقتضى القوانين والانظمة وعقود العمل . وان الهدف من التقاعد هو استحقاق مالي يحصل عليه الموظف الحكومي في نهاية خدمته , نتيجة ما حسم عليه في أثناء مدة عمله وفق أليه مقننة في النظام توفير ضمان مالي للفرد وعائلته. في معظم الحالات، راتب التقاعد مضمون حتى وفاة الشخص. وإن كان متزوجاً، يتم دفع نسبة منه إلى المنتفع بعد وفاة الشخص. ولكي يكون الشخص مؤهل للحصول على التقاعد، يجب أن يشترك في خطة تقاعد . هذه يتم توفيرها من قبل الحكومات . حيث تؤكد الشواهد العلمية ان ادارة الموارد البشرية في خلق التوازن الطبيعي بين مؤهلات وقدرات الافراد من جهة ومتطلبات البنية الفيزيولوجية والنفسية للانسان العامل عامة من جهة أخرى المتصفة بالتلاشي التدريجي مما يجعلها طاقة كامنة مهددة بالزوال بتقدم سن العامل ، الامر الذي جعل الدولة تسعى جاهدة الى الحد من هذا الخطر الاتي حتما والعمل على تغطيته اجتماعيا من خلال تكريس هيئات خاصة تكفل الموظف في المؤسسة بمختلف أطيافها تماشيا مع الظروف الاقتصادية والمالية للدولة ، لكون التقاعد نظام مرن خاضع لها ، على غرار ما شهده العراق من تطورات تشريعية لنظام التقاعد لكل مرحلة مرت بها ، وخاصة ما سجلته مؤخرا بمناسبة التعديل الأخير لقانون التقاعد وما افزره من انتقادات بين القطبين المتمثلين في الحكومة الراعي الراسمي للقانون والمجتمع المدني المتمثل في فئة العمال كقطب مقابل له مناهضا لما تناوله مضمون مشروع القانون من بنود يراها تمس بحقوق العامل في مواجهة تمسك السلطة التنفيذية بمحتواه. وأن منح الإدارة سلطة تقديرية في اتخاذ قرار التقاعد لابد أن يستند على معايير وأسس تكفل عدم التعسف بحق الموظف في ذات الوقت الذي تتحقق منه الغاية المنشودة وهي تحقيق المصلحة العامة (عامر محمد، 1978، ص 20) .

ثانيا: الطرق القانونية للأحالة الى التقاعد

يتضمن قانون التقاعد النافذ للموظف العام طريقتين للأحالة الى التقاعد اما تكون بطرق غير ادارية او طرق ادارية. من الطرق الغير ادارية هي بلوغ الموظف سن التقاعد الذي يحول بين الموظف

وترفعه لكونها ذات مساس مباشر ويومي بحياة الموظف وعائلته.

3. هدف البحث:

أن بيان آثار قانون التقاعد العراقي للموظف واقتراح معالجة تشريعية بتعديل النص الوارد في قانون التقاعد الموحد رقم 9 لسنة ٢٠١٤ والذي اعتبر نصف خدمة تقاعدية بشكل مطلق ، بأن يكون ذلك حسب نتيجة التحقيق ، لأن في ذلك حيف على الموظف عند تحديد راتبه التقاعدي . ونظرا لكون الموضوع لم يلق القدر الكافي من البحث فقد اخترته لمناقشة ومعالجة أثر هذا القانون على ترفيع الموظف العراقي لان القوانين العراقية تخلو من هذه المعالجة بحيث تحتسب له المدة السابقة للقرار المتخذ بحقه. مع التطرق لبعض القوانين الخاصة بالتقاعد والنافذة حاليا في العراق.

مفهوم التقاعد للموظف واهدافه:

ان العلاقة بين الموظف والدولة لا يعقل ان تبقى الى ما لا نهاية. ذلك لان الانسان اذا ما بلغ من العمر عتيا. فان قدرته الذهنية والبدنية تأخذ بنقصان شيئا فشيئا. ويصبح له مردود سلبي على الاداء المكلف له من قبل المؤسسة الذي ينتمي لها، لهذا السبب حددت التشريعات سنا معينة لانتهاء خدمته الوظيفية ويحال الى التقاعد , فضلا عن اسباب اخرى منها الاستقالة والفقدان والعجز الصحي. حيث لا بد من الوقوف على المقصود بالتقاعد من خلال تعريفه وتمييزه عما يشابهه من مصطلحات فان مفهوم التقاعد يقصد به هو من أعفي من الوظيفة قبل سن التقاعد الرسمي أو بعده , وجاء تعريف التقاعد في نظام التقاعد على أنه: الموظف الذي انتهت خدمته. فيشمل من وصل الى السن القانوني أو الرسمي للتقاعد أو من أحيل على التقاعد قبل السن النظامي للموظف الذي هو كل شخص عهدت إليه وظيفة مدنية او عسكرية او ضمن قوى الأمن أو مكلف بخدمة عامة والذي يتقاضى راتبا أو اجرا أو مكافأة من الدولة وتستقطع منه التوقيفات التقاعدية (نعيم عطية، 1968، العدد 1).

اولا : مصطلح راتب التقاعد للموظف :

وكانت له خدمة تقاعدية لا تقل . عن (٢٥) سنة ومن ضمنها عشرة سنوات خدمة جامعية على الأقل وإذا تمت أحواله الى التقاعد نتيجة الأسباب الصحية بسبب عجزه عن القيام بواجباته. للنظر ان قانون التقاعد النافذ احتسب خدمات حاملي شهادة البكالوريوس المعيّنين على الملاك الدائم لمركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات والهيئات ، خدمة جامعية لأغراض التقاعد فقط ومنذ تاريخ تعيينه ، وذلك بشرطين:

- حصوله على شهادة (الماجستير والدكتوراه)
- أن يخدم بعد حصوله على تلك الشهادات مدة 10 سنوات على الأقل قبل بلوغه سن التقاعد القانوني (صالح فائق, 1977, 43).

الآثار المترتبة عن تعديل قانون التقاعد الموحد العراقي رقم 9 لسنة 2014

يمكن اعتبار التقاعد نوعاً من التأمين والحماية الاجتماعية للموظف وعائلته ليضمن لهم بعد العمل الوظيفي حياة انسانية كريمة من خلال مورد مالي مستمر بعد انتهاء خدمته الوظيفية، ومن الناحية القانونية فان التقاعد يعد من الحقوق الأساسية التي اعترف بها كل من الدستور والقوانين واصبح ضرورة لا بد منها لكافة شرائح التوظيف.

اولاً: قانون التقاعد العراقي رقم 9 لسنة 2014 للموظفين:

لم ينص هذا القانون على تعريف محدد للتقاعد ولكن يمكن ان نستكشف من خلال دمج المادة (1/تاسعا) والمادة (3) تعريفاً للتقاعد بموجبه لنعرفه بأنه: "انتهاء خدمة الشخص المستحق عن خدماته راتباً تقاعداً او مكافأة تقاعدية بعد أحواله الى التقاعد بسبب بلوغه السن القانونية للاحالة الى التقاعد او بناء على طلبه لو لمرضه او لاعاقته او شيخوخته او وفاته".

في سنة 2014 شرع قانون التقاعد الموحد رقم (9) لغرض تحسين الظروف المعاشية للمتقاعدين ، ولغرض تشجيع العمل في القطاع الخاص من خلال تسهيل انتقال المنافع بين القطاعين العام والخاص ، وبغية توسيع قاعدة شمول القانون لفئات أكثر، ومن اجل انصاف شهداء

والاستمرار في وظيفته وهو السن الذي يبلغ فيه الموظف من العمر تضعف قدرته الذهنية والجسدية على القدرة في اتمام الواجبات المكلف بها من قبل مؤسسته. وكانت معالجة القانون لهذه الحالة بانتهاء الرابطة الوظيفية بين الموظف وبين المؤسسة التابع لها بمجرد بلوغه سناً معينة حددها القانون ب (63) سنة، واستوجب باستبداله بطاقات وقدرات شابه تكون اقدر على القيام بلمهام الوظيفية المطلوبة.

اما بالنسبة للطرق الادارية للاحالة الى التقاعد منها يكون بناء على طلب الموظف أي بمعنى تقديم طلب مكتوب وحسب ما هو معمول به في قواعد السلم الاداري، وينص قانون التقاعد الموحد النافذ على انه: "للموظف ان يطلب أحواله الى التقاعد اذا كان قد اكمل (50) سنة من عمره او كانت له خدمة تقاعدية لا تقل عن (25) سنة" (المادة (12/اولا) من قانون التقاعد النافذ).

حيث يتضح من هذا النص ان الاحالة الى التقاعد من الحقوق الاساسية للموظف حسب احكام قانون الخدمة المدنية. ويجب ان يكون الطلب تحريري (مكتوباً) من اجل اثبات ذلك في حالة انكار الموظف او تجاهل الاداره له.

ثالثاً: الحقوق المالية لفئات خاصة من الموظفين

ميز قانون التقاعد النافذ بين عدة فئات من الموظفين ليضع لهم احكاماً خاصة ، لتكريمهم عما قدموه للمجتمع من خدمات نبيلة كـ (موظفي الخدمة الجامعية) ، ولما بذلوه من جهد في القضاء بين الناس كما في (القضاة واعضاء الادعاء العام) حيث يستحق عضو الادعاء العام والقاضي راتباً تقاعدياً بنسبة (٨٠ ٪) من الراتب الوظيفي الأخير ومخصصاته التي تقاضاها اثناء الخدمة وقت أحواله الى التقاعد ، بشرط ان لا تتجاوز المخصصات على نسبة (١٥٠ ٪) من الراتب الوظيفي الأخير وذلك في حالة اذا احيل الى التقاعد نتيجة إكمال السن القانوني للاحالة الى التقاعد او اذا تمت الاحالة الى التقاعد نتيجة الأسباب الصحية من جراء عجزه عن أداء واجباته.

وايضاً يستحق كل من موظف الخدمة الجامعية او خلفه راتباً تقاعدياً يبلغ (٨٠ ٪) ما سبق وتقاضاه من الراتب الاسمي والمخصصات بشرط ان لا تتجاوز المخصصات نسبة (٢٠٠ ٪) من الراتب الوظيفي اذا تمت أحواله الى التقاعد نتيجة إكمال السن القانونية

وتثبيت خدمات منتسبي الدولة ووضع الأسس والمبادئ وإصدار التعليمات لتسهيل عملية التنفيذ ورفع المقترحات للجهات العليا لتطوير العمل نحو الأفضل وتطبيق القرارات الصادرة من الجهات المختصة ومعالجة ما يواجه التطبيق من مشاكل ضمن إطار هذه الأهداف وحذف الحلقات الزائدة في إنجاز المعاملة التقاعدية وإدخال المكنتة وأعمال الحاسوب في كل أنشطة الهيئة ووضع الخطط المستقبلية الكفيلة بتطوير عمل الهيئة نحو الأفضل وذلك لغرض خدمة شريحة المتقاعدين بأفضل ما يمكن وضمان حصولهم على حقوقهم التقاعدية في اقصر وقت ممكن. تتكون هيئة التقاعد الوطنية من صندوق تقاعد موظفي الدولة وفروع الهيئة في المحافظات. يرأس الهيئة موظف بدرجة وكيل وزارة، حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل، وهو الرئيس الأعلى للهيئة ويقوم بجميع الأعمال اللازمة لإدارتها وتسيير أعمالها ونشاطاتها ويمثلها أمام دوائر الدولة والقضاء وفقاً للقانون، وتصدر باسمه الأوامر والقرارات، وله تخويل جزء من اختصاصاته إلى أي موظف آخر في الهيئة ويحل مدير عام الصندوق محل رئيس الهيئة عند غيابه.

رابعاً: أهم ما يميز قانون هيئة التقاعد العامة:

1. لا يمنع عزل الموظف أو فصله أو تركه الخدمة أو استقالته أو إقصائه من الوظيفة أو فسخ عقده والاستغناء عن خدماته من استحقاقه الحقوق التقاعدية إذا كان قد أكمل 45 سنة من عمره ولديه خدمة لمدة 15 عاماً.
2. يحق للموظف الذي أكمل 45 سنة من عمره ولديه 15 عاماً من الخدمة أن يحال على التقاعد بعد أن كان هذا السن هو 50 عاماً.
3. تصرف مكافأة نهاية الخدمة لمن لديه 25 سنة خدمة بواقع الراتب الكلي الأخير والمخصصات مضروبة في 12.
4. يستحق المفصول السياسي غير المعين الراتب التقاعدي إذا كانت لديه خدمة تقاعدية تقل عن 15 عاماً وعمره لا يقل عن 45 سنة.
5. تُقطع الحصة التقاعدية عن الزوجة والبنات والأخت عند الزواج أو التعيين وترد لها عند الطلاق أو الترميل أو ترك الوظيفة.

العمليات الإرهابية وذويهم من منتسبي الجيش والشرطة وتوفير استقرار نفسي ومادي للموظفين والمتقاعدين وضمان حماية الدخل للأشخاص العاملين وأسرتهم في حالات التقاعد والعجز والإعاقة والشيخوخة والوفاة.

ثانياً: أهداف قانون التقاعد العراقي رقم 9 لسنة 2014 ::

جاء الأساس المنطقي لإصدار هذا القانون لتحسين ظروف معيشة المتقاعدين، وتشجيع العمل في القطاع الخاص من خلال تسهيل انتقال المنافع بين القطاعين العام والخاص، وتوسيع قاعدة تغطية القانون لتشمل المزيد من المجموعات، وضمان العدالة لشهداء العمليات الإرهابية وأسرتهم، بما في ذلك الجيش والشرطة، والحد من الفوارق بين المتقاعدين. حيث يهدف هذا القانون إلى تحقيق العيش الكريم للموظفين المشمولين بأحكامه والمساهمة في الوصول إلى معادلة منصفة تضمن العدالة في توزيع الدخل بين أفراد الجيل الواحد والأجيال المتعاقبة لكي تصل تضمن وصول مظلة التقاعد إلى فئات أكثر. تسري أحكام هذا القانون على جميع موظفي دوائر الدولة والقطاع العام والموظفين المؤقتين والمكلفين بخدمة عامة وموظفي الدولة في القطاع المختلط المعينين قبل 2003/4/9 والمتقاعدين وأسرتهم في حالات التقاعد والعجز والإعاقة والشيخوخة والوفاة وكان له دور في سهولة انتقال العاملين بين القطاعين العام والخاص.

حيث تتحقق أهداف هذا القانون بالاستثمار للأموال في الصندوق وتوحيد أحكام انتقال المنافع بين القطاعين العام والخاص وتسهيل انتقال القوى العاملة بينهما بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات للمتقاعدين (الوقائع العراقية، 2014، رقم (9)).

ثالثاً: هيئة التقاعد الوطنية National Pension Authority:

تأسست هيئة التقاعد الوطنية في بغداد وتتمتع بالشخصية المعنوية وترتبط بوزارة المالية. تهدف هذه الهيئة إلى خدمة المتقاعدين بكافة فئاتهم من مدنيين وعسكريين وقوى الأمن وتنفيذ كافة التشريعات التقاعدية

1. عند اكماله (60) ستين سنة من العمر وهي السن القانونية للاحالة الى التقاعد بغض النظر عن مدة خدمته.
2. اذا قررت اللجنة الطبية الرسمية عدم صلاحيته للخدمة.

تكون السن القانونية للاحالة الى التقاعد المنصوص عليها في البند (اولا) من هذه المادة عند اكماله (63) ثلاثاً وستين سنة من العمر. يحال الموظف المنصوص عليه في البند (اولا) من المادة (14) الى التقاعد لاكماله السن القانونية او لاسباب صحية بقرار من الوزير المختص او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة.

ويستحق المحال الى التقاعد الراتب التقاعدي اذا كانت لديه خدمة تقاعدية لا تقل عن (15) خمس عشرة سنة ولا يصرف الراتب التقاعدي الا اذا كان قد اكمل (45) خمساً واربعين سنة من عمره, وفي كل الاحوال لا يصرف عن المدة السابقة لتأريخ اكماله السن المذكورة باستثناء حالات الوفاة و الاستشهاد و الاحالة الى التقاعد لاسباب صحية والمحالين الى التقاعد وفقاً لاحكام البندين (ثانياً وثالثاً) من المادة (12) من قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014.

يكون الحد الادنى للراتب التقاعدي للمتقاعد (400,000) دينار (اربعمئة الف دينار) شهرياً. ويمنح المتقاعد عن خدماته مخصصات تحسين معيشة ليصبح مجموع ما يتقاضاه من راتب تقاعدي والمخصصات . حيث يستحق الموظف المحال الى التقاعد بعد اعادة تعيينه الحقوق التقاعدية وفقاً لاحكام هذا القانون بعد اضافة خدمته التقاعدية الاخيرة الى خدمته التقاعدية السابقة ولا يجوز ان يقل راتبه التقاعدي الاخير عن راتبه التقاعدي بتاريخ اعادة تعيينه او راتب تقاعد قرينه الذي لم يعد الى الخدمة والذي يماثله بالدرجة والاختصاص. وجاء في القانون ايضا " تقطع الحصة التقاعدية عن الزوجة او البنت او الاخت عند الزواج او التعيين وتعاد لها عند الطلاق او الترميل او ترك الوظيفة مع مراعاة توافر شروط الاستحقاق المنصوص عليها في المادة 26.

ومن الاسباب الموجبة التي جاءت عند تعديل هذا القانون ونص عليها مجلس النواب هي " لغرض تحسين الواقع المعيشي للمتقاعدين وتحقيق المساواة والعدالة في احتساب الحقوق التقاعدية وللاستفادة من الدرجات

6. تلغى النصوص القانونية كافة التي تسمح بالجمع بين راتبين.

خامساً: تعديل قانون التقاعد العراقي رقم (9) لسنة

2019 :

صوت مجلس النواب على التعديل الاول لقانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014، الذي تضمن العديد من المزايا القانونية المهمة التي يمكن ان تنعكس على شريحة المتقاعدين . القانون تم تعديله والبت فيه بسرعه كبيرة دون المرور بالحوار المجتمعي المتمدن بسبب ما واكب تنفيذ القانون السابق من استثناءات شملت العديد من المتنفذين المتحزبين في مفاصل الدولة العراقية , حيث ان بعض الموظفين قد بلغ سن ال سبعين وهو لا يزال في السلك الوظيفي بموجب استثناء من وزير او رئيس الوزراء او احد عناصر الرئاسات الثلاثة المتنفذة في العراق.

كما شمل قانون هيئة التقاعد العامة الفئات التالية بمميزات:

أ- المشمولين بقانون الخدمة الجامعية من حملة درجة الاستاذ والاستاذ المساعد.

ب- الاطباء الاختصاص المشمولين بقانون دعم الاطباء.

ج- القضاة والمستشارين القانونيين في مجلس الدولة.

د- الطيارون.

سادساً: الاحكام المهمة في قانون التعديل لقانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014:

بناء على ما اقره مجلس النواب طبقاً لاحكام البند (اولا) من المادة (61) والبند (ثالثاً) من المادة (73) من الدستور قرر رئيس الجمهورية اصدار القانون الاتي رقم (27) لسنة 2019 وهو قانون التعديل الاول لقانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014. حيث جاءت قرارات واحكام كثيرة ومن ضمنها:

تتحتم احالة الموظف الى التقاعد في احدى الحالتين الاتيتين:-

هو الحال في ما ورد في تمديد الخدمة لا يكون وفق المادة (١٠) وانما (١١) , وفي ظل التعارض الحاصل فمدة الخدمة بعد اكمال السن القانونية للاحالة الى التقاعد تحتسب ام لا ؟

القانون يفتقد الى الصحة فيما يخص قانون الخدمة الجامعية هناك اشخاص هم بكالوريوس ولديهم لقب استاذ مساعد في حين هناك من هم لديهم شهادة الدكتوراة وهم بلقب مدرس لان هؤلاء الاشخاص تركوا وظائفهم ايام النظام السابق وعادوا الى الوظائف بعد 2003 واكملوا الدراسة وحصلوا على شهادة الدكتوراة فمن الطبيعي ان تكون خدمتهم قليلة فهل يجوز من يحمل الدكتوراة لاينطبق عليه قانون الخدمة الجامعية وينطبق على من يحمل شهادة البكالوريوس

اضافة الى انه جاء ركيك الصياغة متهاك المضمون مغموراً بالأخطاء اللغوية الفادحة وهذا يقتضي يقينا وقفة جدية ومراجعة عميقة لأحكامه لكيلا يبقى منكراً يخطف الابصار .لقد ركزنا على تأثيرات القانون المذكور لأستظهار عيوبه والكشف عنها عسى ان يلتفت المشرع اليها فيعدله على الوجه الاسنى ، لكي يخدم شريحة المتقاعدين ويضع عنهم عناء السنين الطوال.

المصادر :

1. عامر محمد علي، النظام القانوني لتقاعد موظفي الدولة، رسالة ماجستير ، كلية القانون، جامعة بغداد، 1978.
2. صالح فالح صالح ، إستقالة الموظف العام في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، 1977.
3. د . نعيم عطية ، انتهاء الخدمة ببلوغ السن القانونية ، مقال منشور في مجلة العلوم الادارية ، السنة (10) ، العدد (1) ، 1968 .
4. شفيق عبد المجيد الحديثي ، النظام الانضباطي لموظفي الدولة في العراق ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، 1972.
5. د . ضامن حسين العبيدي ، الضمانات التأديبية للموظف العام ، رسالة دكتوراه ، جامعة بغداد ، 1991 .
6. د . ماهر صالح علاوي الجبوري ، مبادئ القانون الإداري ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، 1996.

الناجمة عن حركة الملاك في استقطاب الملاكات الشبابية و تعديل السن القانوني الوجوبي للاحالة الى التقاعد." (الوقائع العراقية، 2019، رقم 26)

الاستنتاجات :

1. يمكننا بالاعتماد على اثار التقاعد والمتقاعد لوضع تعريف للتقاعد وهو نهاية الرابطة الوظيفية بين الموظف والمرفق العام التابع له بإحدى الطرق الاختيارية او الاجبارية ويترتب عليه القاذ الاجراءات القانونية والادارية بحق الموظف فضلا عن استحقاق الاخير لكافة الحقوق المالية بموجب القانون.

2. تطرق الدستور العراقي للتقاعد والضمان الاجتماعي لكافة العمال فضلا عن ذوي الاحتياجات الخاصة ، وأوجب تنظيم تلك الحقوق بموجب قوانين خاصة وهو ما ادى الى صدور قانون التقاعد الموحد لسنة ٢٠١٤ والمسبوق بقانون التقاعد الموحد لسنة 2006 الملغي.

3. ان تعديل قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2019 جاء لايخدم المواطن وإنما هو نوع من التحايل لسلب الموظف استحقاقه في نهاية عمره الوظيفي وذلك بعد ما افتى عمره في العمل ليصل إلى الدرجة الوظيفية الأعلى ليستحق راتبا جيدا ولأنه أمسى كبيرا بالسن ولديه عائلة الآن يحال إلى التقاعد ليكون راتبه قليلا والعائلة ذات المتطلبات غير قادر على الإبقاء بمتطلباتها.

4. حيث صرح الكثير من الموظفين عن هذا القانون وتأثيره عليهم بشكل خاص. فأن الكثير من موظفي الدولة خريجي المعاهد تم تسكين درجاتهم الوظيفية عند الدرجة الرابعة بعد ان كانت درجاتهم الاولى والكثير منهم تجاوزت خدمتهم اكثر من ثلاثين سنة وهناك تعليمات جديدة بتحويل الموظفين خريجي المعاهد من الدرجة الرابعة الى الثالثة ولم تنفذ التعليمات الى اليوم معناه ان الموظف الذي سيحال على التقاعد من خريجي المعاهد سوف يحال على درجته الوظيفية الرابعة والراتب سوف يكون قليل جدا ومساوى لمن لا يملك شهادة وهذا ظلم للموظف الذي افنى حياته في الوظيفة.

التوصيات :

هناك عدة اخطاء شكلية في قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة ٢٠١٤ يجب على المشرع تلافيها كما

7. مهدي حمدي مهدي الزهيري ، إنهاء العقوبة
الإنضباطية للموظف العام في القانون العراقي ، رسالة
ماجستير ، جامعة بغداد ، 1998

8. نوري محسن الحلفي ، الترفيع والترقية في
الوظيفة العامة وأثرهما في رفع كفاءة الجهاز الإداري ،
رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، 1979

. الوقائع العراقية\ قانون التقاعد الموحد رقم (9)
لسنة 92014

. الوقائع العراقية\ قانون التقاعد الموحد رقم (26)
لسنة 012019

11.Brancati, C and B. Franklin , 'Here
today, gone tomorrow: How today's
retirement choices could affect financial
resilience over the long term'. (2015)